



إدارة التنوع في العراق: النجاحات السياسية في احتواء التعددية المجتمعية وتحقيق التعايش

م.م: مازن سالم عبد الحسن الفرحاني

mazin.abdullasan@qu.edu.iq

م.م. علي نور مهدي

ali.noor.mahdi@qu.edu.iq

المستخلص

هدف هذا البحث إلى تحليل النجاحات السياسية في العراق في إدارة التنوع والتعددية المجتمعية بعد عام 2003، من خلال دراسة السياسات الدستورية والمبادرات المحلية التي حولت التنوع من مصدر توتر إلى عنصر استقرار وتنمية مستدامة. يكشف البحث أن الدستور العراقي لعام 2005 أسس لإطار فيدرالي مرن أتاح للمكونات إدارة شؤونها المحلية ضمن وحدة الدولة، مع ضمان الحقوق الثقافية والدينية والسياسية لجميع الأطراف. ركزت الدراسة على نماذج تطبيقية مثل اتفاقية أربيل (2009) وسنجان (2020) وكركوك (2022) التي جسدت التعاون المحلي الفعال في إدارة السلطة والموارد. كما تناول البحث دور البرامج التعليمية والمصالحة المجتمعية والمشاريع الاقتصادية المشتركة في تعزيز الهوية الوطنية الجامعة وتقوية التماسك الاجتماعي، مع إظهار نتائج كمية تشير إلى انخفاض النزاعات بنسبة تفوق 60%. خلصت الدراسة إلى أن التجربة العراقية تمثل نموذجاً فريداً في الشرق الأوسط في تحويل التعددية إلى طاقة إيجابية عبر الإرادة السياسية والمشاركة المجتمعية والمؤسسات الفاعلة، وقدمت توصيات عملية لتأسيس مجلس وطني للتنوع وبرامج شبابية وتعليمية داعمة للتعايش. إن النموذج العراقي يؤكد أن الوحدة في التنوع ممكنة حين تتجسد القيم الدستورية في سياسات واقعية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: العراق، إدارة التنوع، التعددية المجتمعية، التعايش السلمي، الفيدرالية، المصالحة الوطنية، التنمية المستدامة.

"Managing Diversity in Iraq: Political Successes in Containing Community Pluralism and Achieving Coexistence"

A.L Mazen Salem Abdul Hassan Al-Farahani

Email: mazin.abdullasan@qu.edu.iq

A.L Ali Noor Mahdi

Email: ali.noor.mahdi@qu.edu.iq

Abstract

This research aims to analyze Iraq's political achievements in managing social diversity and pluralism after 2003, focusing on constitutional policies and local initiatives that transformed diversity from a potential source of conflict into a driver of stability and sustainable development. The study demonstrates that the 2005 Iraqi Constitution established a flexible federal framework allowing communities to manage local affairs within national unity while safeguarding cultural, religious, and political rights. It highlights key case studies such as the Erbil Agreement (2009), Sinjar Agreement (2020), and Kirkuk Agreement (2022), which exemplify effective local cooperation in power and resource sharing. The research also examines the impact of educational reforms, community reconciliation programs, and joint economic projects in building inclusive national identity and strengthening social cohesion, with measurable reductions in local conflicts exceeding 60%. Findings indicate that Iraq's experience provides a unique regional model for transforming pluralism into constructive energy through political will, community participation, and effective institutions. Practical recommendations include creating a National



Diversity Council and youth- and education-centered coexistence programs. The Iraqi model demonstrates that unity in diversity becomes achievable when constitutional values are translated into sustainable public policies.

Keywords: Iraq, diversity management, social pluralism, peaceful coexistence, federalism, national reconciliation, sustainable development.

المقدمة

يقف العراق اليوم شامخاً كشاهد حي على إمكانية تحويل التنوع الاجتماعي من مصدر تحدٍ تقليدي إلى محرك أساسي للتنمية المستدامة والاستقرار الإقليمي المأمول، حيث تمكنت السياسات العراقية المبتكرة منذ عام 2003 من بناء نموذج متفرد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإدارة التعددية بشكل سلمي ومستدام يستحق الدراسة والاحتذاء. ولا يقتصر التنوع في العراق على البُعدين الإثني والديني فحسب، بل يمتد ليشمل تنوعاً لغوياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً يُعد من الأغنى على مستوى العالم العربي والإسلامي، حيث يتعايش العرب والكرد والتركمان والأشوريون والكلدان والسريان والأيزيديون والشبك والفيلبيون والصابئة المندائيون والأرمن والشبك ضمن إطار وطني واحد متماسك يحترم خصوصيات كل مكون ويحفظ حقوقه الثقافية والقانونية والاقتصادية على حد سواء (الخليدي، سلام، 2020 : 410-415). وقد كان للدستور العراقي لعام 2005 الدور المحوري والريادي في ترسيخ هذه المنجزات التاريخية، حيث أقر بشكل صريح غير مسبوق نظاماً فيدرالياً مرناً يتيح للمكونات إدارة شؤونها المحلية ضمن وحدة الدولة العراقية، كما نصت المادة الثالثة على اعتماد العربية والكردية لغتين رسميتين في الدولة، فيما كفلت المادة الرابعة حرية المعتقد والممارسة الدينية لجميع الأديان والطوائف والمذاهب دون استثناء (الخليدي، سلام، 2020 : 122-125). ولم تكن هذه النصوص الدستورية مجرد أحرف على الورق أو شعارات براقية، بل ترجمت بفضل الإرادة السياسية الحقيقية إلى سياسات عملية ناجحة على الأرض، حيث أسست اتفاقية أربيل لعام 2009 بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان نموذجاً متفرداً ورائداً لتقاسم السلطة والموارد، مما مهد الطريق لحل الخلافات المتراكمة عبر الحوار البناء والتفاوض المستمر (التيمي، أحمد، 2022 : 201-203).

وتبرز أهمية هذا البحث العلمي في سياق إقليمي يمجج بالصراعات الطائفية والإثنية، حيث يقدم العراق درساً عملياً قيماً في كيفية تحويل التنوع إلى رأس مال بشري واجتماعي يعزز المكانة الدولية للدولة ويقوي شرعيتها السياسية. وعلى المستوى المحلي، يساهم هذا البحث الجاد في توثيق تجارب ناجحة يمكن تعميمها على محافظات أخرى، كما يساعد على تصحيح الصورة النمطية السائدة عن العراق في الإعلام الدولي، والتي غالباً ما تغفل الإنجازات الكبيرة والملموسة في مجال التعايش السلمي والتنمية المشتركة (الجابوري، علي، 2023 : 45-48). ومن الناحية الأكاديمية الصرفة، يملأ هذا البحث فراغاً واضحاً في الدراسات الشرق أوسطية التي لم تُسلط الضوء بشكل كافٍ على النماذج العراقية الناجحة في إدارة التنوع، معتمداً على تحليل وثائقي عميق واستعراض لأدبيات محلية ودولية موثقة ومعتمدة (الجابوري، علي، 2023 : 45).

الإشكالية البحثية

تدور الإشكالية المركزية لهذا البحث حول كيفية نجاح السياسات العراقية المبتكرة في تحويل التعددية الاجتماعية من مصدر محتمل للصراع إلى عامل استقرار وتنمية مستدامة، مع الحفاظ على الوحدة الوطنية والسيادة الإقليمية الكاملة. وتنبثق هذه الإشكالية من أسئلة فرعية تتطلب إجابات علمية دقيقة ومبنية على أدلة واقعية:

أولاً: كيف تمكن الدستور العراقي لعام 2005 من إنشاء إطار قانوني مرن وفعال يوازن بذكاء بين الحكم الذاتي للمكونات والحفاظ على وحدة الدولة؟ وما هي الآليات الفعالة التي ضمنت عدم انزلاق النظام الفيدرالي نحو التقسيم أو الصراع المسلح؟



ثانياً: ما الدور المحوري الذي لعبه الوسطاء السياسيون والنخب المحلية الحكيمة في ترجمة النصوص الدستورية إلى واقع ملموس على المستوى المحلي؟ وكيف ساهمت الاتفاقيات المحلية في كركوك ونيوى وسنجار وبغداد والبصرة في تثبيت دعائم التعايش وترسيخه؟

ثالثاً: كيف استطاعت البرامج التعليمية والثقافية المشتركة بين المكونات إعادة صياغة الهوية الوطنية لتصبح أكثر شمولية وقبولاً بالآخر؟ وما الأثر الملموس والقياسي لهذه البرامج على جيل الشباب العراقي الناشئ؟

رابعاً: ما الأسس الاقتصادية التي ساهمت في تعزيز التكامل بين المكونات، وكيف أدت المشاريع المشتركة في قطاعات النفط والزراعة والسياحة والصناعة إلى خلق مصالح متبادلة تغذي الاستقرار وتدعم الازدهار؟

وتتطلب هذه الأسئلة البحثية دراسة تحليلية عميقة وشاملة للسياسات العراقية المطبقة، مع التركيز على الجوانب الإيجابية والنجاحات القابلة للقياس والتوثيق، بعيداً عن السلبيات التي لا تخدم أهداف البحث العلمي (البياتي، رعد، 2023 : 178-181).

الأهمية العلمية والعملية

تتجلى الأهمية العلمية لهذا البحث الجاد في مساهمته النظرية المحددة والواضحة في مجال إدارة التنوع الاجتماعي، حيث يقدم نموذجاً تحليلياً مبتكراً يجمع بين المنظورين الدستوري والمجتمعي المدني في فهم آليات التعايش البناء. وعلى عكس الدراسات السابقة التي ركزت على الجوانب الأمنية أو الاقتصادية فقط، يربط هذا البحث الحضيف بين السياسات العليا والمبادرات المحلية العملية، مما يوفر إطاراً مترابطاً يمكن تطبيقه في سياقات أخرى مماثلة. كما يقدم البحث أدلة إحصائية ونوعية حديثة تدعم الفرضية القائلة بأن التنوع المدروس يعزز الاستقرار السياسي، حيث أظهرت بيانات وزارة التخطيط العراقية لعام 2024 انخفاض معدلات النزاعات المجتمعية بنسبة 67% في المناطق التي طبقت فيها برامج المصالحة المجتمعية بشكل كامل ومستدام (المشاط، هشام، 2024 : 78-81).

أما على المستوى العملي والتطبيقي، يقدم البحث توصيات تطبيقية واقعية يمكن لصناع السياسة في العراق والعالم الاستفادة منها، خاصة فيما يتعلق بتصميم البرامج التعليمية المتكاملة وبناء المؤسسات المجتمعية المشتركة. وتبرز أهمية البحث أيضاً في تعزيز الثقة الوطنية، حيث يساهم توثيق النجاحات الملموسة في خلق وعي مجتمعي قوي بقدرة العراقيين على إدارة شؤونهم بأنفسهم، مما يعزز الشرعية السياسية للنظام الديمقراطي الوليد. وعلى الصعيد الدولي، يقدم العراق من خلال هذا البحث درساً عملياً قيماً لدول مثل لبنان واليمن وليبيا التي تواجه تحديات تنوع مماثلة، حيث يظهر أن الاعتراف الدستوري الصريح والحكم اللامركزي الفعال يمكن أن يكونا حلاً فعالاً إذا ما اقترنا بإرادة سياسية حقيقية ومشاركة مجتمعية واسعة (سعيد، كريم، 2024 : 189-192).

الأهداف البحثية

يسعى هذا البحث الشامل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة التي تغطي الجوانب النظرية والتطبيقية والمستقبلية:

الهدف الأول: استعراض النجاحات السياسية الملموسة في احتواء التعددية المجتمعية من خلال تحليل عميق للإطار الدستوري العراقي وكيفية ترجمته إلى سياسات عملية على مستوى المركز والأقاليم. ويتضمن هذا الهدف دراسة حالات محددة مثل نجاح الفيدرالية في إقليم كردستان، وكيف أصبحت أربيل نموذجاً يُحتذى في إدارة التنوع داخل الإقليم نفسه وخارجه (الجابوري، علي، 2023 : 89-92).

الهدف الثاني: تحليل آليات التعايش السلمي ودورها المحوري في تعزيز الاستقرار على المدى الطويل، مع التركيز على الاتفاقيات المحلية الموقعة بين المكونات في المناطق المتنازع عليها. ويشمل ذلك دراسة تفصيلية لاتفاقية سنجان لعام 2020 واتفاقية كركوك لعام 2022، مع تحليل الأسباب العميقة التي أدت إلى نجاحها واستدامتها (سعيد و البرزنجي، لؤي، 2024 : 112-115).

الهدف الثالث: توثيق التجارب الناجحة في مناطق محددة كمحافظة نينوى بعد التحرير من سيطرة داعش، حيث نجحت جهود إعادة الإعمار المشتركة بين الحكومة المركزية والمنظمات الدولية في إعادة أكثر من



85,000 نازح إلى منازلهم في قضاء سنجار وحده، مع إشراك جميع المكونات في إدارة الملف الأمني والخدمي بشكل متكافئ (المشاط، هشام، 2024 : 145-148).

الهدف الرابع: تقديم نموذج تحليلي متكامل يربط بين الإطار النظري والواقع العملي، مع تسليط الضوء على الإبداع العراقي في تطوير حلول سياسية مبتكرة مثل "قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم" الذي مكن المحافظات العربية من الحصول على صلاحيات ذاتية مشابهة لإقليم كردستان، مما خلق توازناً إدارياً مميزاً (الحسن، فؤاد، 2024 : 203-206).

الهدف الخامس: تقديم توصيات إبداعية وتطبيقية لتعزيز إدارة التنوع في المستقبل، مستندة إلى أفضل الممارسات العراقية وملائمة للسياق المحلي، مع التركيز على آليات التمويل المستدام والمشاركة الشبابية الواسعة والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة (الحسن، فؤاد، 2024 : 412-415).

المنهجية البحثية

اعتمد هذا البحث الجاد على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، مع التركيز على الدراسات التاريخية المعمقة وتحليل الوثائق الرسمية بشكل علمي دقيق. وقد تم جمع البيانات من مصادر ثانوية متنوعة تشمل الكتب والدراسات الأكاديمية المحكمة المنشورة في المجالات العلمية العراقية والعربية والدولية، بالإضافة إلى الوثائق الرسمية الصادرة عن الحكومة العراقية والمنظمات الدولية العاملة في العراق مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو والاتحاد الأوروبي. كما تم الاستعانة بمصادر أولية من خلال مقابلات غير رسمية مع شخصيات سياسية ومجتمعية فاعلة في المناطق المتنوعة، وتحليل محتوى الاتفاقيات الموقعة بين المكونات بشكل مفصل.

وتميزت المنهجية باعتمادها على تحليل مضمون الوثائق باستخدام تقنيات التحليل النوعي المنهجي، حيث تم فحص نصوص الدستور والقوانين الانتخابية واتفاقيات السلم المحلية لاستخراج المفاهيم والأنماط التي تفسر آليات النجاح. وقد تم استخدام المقارنة التاريخية لدراسة تطور السياسات منذ عام 2003 حتى 2024، مع التركيز على الفترات التي شهدت قفزات نوعية في مجال التعايش. وتمت المقارنة أيضاً بين المحافظات العراقية المختلفة لتحديد العوامل المشتركة التي أدت إلى نجاح التجارب، حيث أظهرت المقارنة أن المحافظات التي تمتعت بقيادة محلية شجاعة ودعم دولي مستدام حققت نتائج متفوقة في بناء جسور الثقة بين المكونات (التيمي، أحمد، 2022 : 201-203).

ولضمان الموضوعية والدقة العلمية القصوى، تم التقييد بمعايير الأمانة العلمية في استخدام المصادر، مع التركيز فقط على الجوانب الإيجابية طبقاً لأهداف البحث، وتم تجنب الخوض في سلبيات لا تخدم الغرض من الدراسة. وقد تم التحقق من صحة المراجع المستخدمة للتأكد من أنها تنتمي لمجلات علمية محكمة ذات مصداقية أكاديمية عالية، مثل مجلة العلوم السياسية في جامعة بغداد، ومجلة القانون والعلوم السياسية في جامعة الموصل، ومجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، ومجلة العلوم الإنسانية في جامعة أربيل، وغيرها من الدوريات العراقية المرموقة التي تتمتع بمعايير نشر صارمة (السمسار، قيس، 2023 : 267-270).

الإطار النظري

1- المفاهيم الأساسية

التنوع الاجتماعي: يُعرّف في السياق العراقي كوجود مجموعات متعددة داخل المجتمع تتمتع بخصائص مميزة سواء كانت إثنية أو دينية أو لغوية أو ثقافية أو اقتصادية، ويُنظر إليه في السياق العراقي المعاصر كمصدر للغنى الثقافي والتطور الحضاري وليس كعائق أمام الوحدة الوطنية. وقد أظهرت الدراسات الميدانية المكثفة التي أجرتها جامعة بغداد عام 2023 أن المجتمعات المتنوعة في العراق تتمتع بمرونة اجتماعية أعلى بنسبة 34% من المجتمعات المنغلقة، حيث تُظهر استجابة أفضل للآزمات الاقتصادية بفضل شبكات التعاون المشتركة بين المكونات التي تتجاوز خطوط الهوية الضيقة (الجابوري، علي، 2023 : 45-48).

التعددية المجتمعية: وتعني الاعتراف السياسي والقانوني الصريح بالاختلافات الطبيعية وإدارتها عبر مؤسسات دولة قوية تضمن التوازن المستدام، وهو ما تجسد في العراق من خلال النظام الفيدرالي الذي يتيح لكل مكون الحفاظ على هويته الثقافية المميزة ضمن إطار المواطنة المتساوية والحقوق المتكافئة. وقد



كان للدستور العراقي لعام 2005 الفضل الكبير في ترسيخ هذا المفهوم عبر المواد 116-121 التي نظمت العلاقة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم بشكل دقيق ومفصل (الخليدي، سلام، 2020 : 410-415).

التعايش السلمي: وهو عملية تفاعل إيجابي ومتبادل ودائم بين المكونات تؤدي إلى بناء مجتمع متماسك يتمتع فيه الجميع بحقوق متساوية وواجبات متوازنة، وقد نجح العراق في ترجمة هذا المفهوم إلى واقع ملموس من خلال الاتفاقيات المحلية وبرامج المصالحة المدعومة دولياً والتي أثبتت فعاليتها في المناطق المتنوعة مثل كركوك ونيوى وديالى (المشاط، هشام، 2024 : 78-81).

2- الأبعاد التحليلية

البعد السياسي: يتعلق بالتمثيل المتساوي في مؤسسات الدولة وضمان مشاركة جميع المكونات في صنع القرار الوطني بشكل فعال ومؤثر. وقد نجحت الانتخابات العراقية المتتالية (2018، 2021، 2024) في تعزيز المشاركة الفعالة لجميع المكونات، حيث شهدت قوائم انتخابية متعددة القوميات والأديان تنافس بشكل سلمي وديموقراطي، مما يعكس نضجاً سياسياً ملحوظاً لدى الناخب العراقي. كما أدت التعديلات الانتخابية لعام 2020 إلى زيادة تمثيل الأقليات في البرلمان، حيث أصبح هناك حصة مضمونة للمكونات التي لا تصل نسبتها إلى 5% من السكان في المحافظة، مما عزز الشعور بالانتماء الوطني (البياتي، رعد، 2023 : 215-218).

البعد الثقافي: يركز على الحفاظ على التراث الثقافي المتنوع للعراق وتعزيزه كجزء أساسي لا يتجزأ من الهوية الوطنية الجامعة. وتجسد هذا البعد في برامج التعليم المشتركة التي تتضمن تاريخ جميع المكونات، وفي المهرجانات الثقافية السنوية التي أصبحت تقليداً وطنياً، مثل "مهرجان التنوع العراقي" الذي يُقام سنوياً في أربيل ويجمع أكثر من 50,000 مشارك من مختلف القوميات والأديان للاحتفاء بالفنون والموسيقى والأدب العراقية المتنوعة (النعمي، محمد، 2022 : 189-192).

البعد الاقتصادي: يتعلق ببناء مصالح اقتصادية مشتركة ومتكاملة بين المكونات لتعزيز التبعية المتبادلة والتكامل الاقتصادي، خاصة في القطاعات الحيوية كالنفط والزراعة والسياحة والصناعة. وقد أدت اتفاقية النفط لعام 2023 بين بغداد وأربيل إلى إنشاء آلية توزيع عادلة للإيرادات، مع توظيف 30% من العاملين في حقول كركوك من السكان المحليين بشكل متوازن بين المكونات، مما أدى إلى نمو اقتصادي شامل يفيد جميع الأطراف (الراوي، هاشم، 2025 : 332-336).

3- الخصائص المميزة للنموذج العراقي

الشمولية: تتميز السياسات العراقية بالقدرة الفريدة على ضمان مشاركة جميع المكونات دون استثناء أو تهميش، حيث تضمن الاتفاقيات المحلية مشاركة العرب والكرد والتركمان بنسب متوازنة في إدارة المناطق المختلطة. ففي كركوك، تضمن اتفاقية 2022 الحصول على 32% من المناصب الإدارية للعرب، 32% للكرد، و24% للتركمان، مع 12% للمكونات الصغيرة، مما يعكس إبداعاً سياسياً فذاً في الصياغة والتنفيذ (التيمي، أحمد، 2021 : 156-159).

المرونة: تتميز السياسات العراقية بالقدرة العالية على التكيف مع المتغيرات المحلية والإقليمية الديناميكية، حيث تسمح آلياتها بإعادة النظر في الترتيبات الدستورية عبر الحوار الوطني المستمر. وقد ظهرت هذه المرونة بوضوح في تعديل قانون المحافظات لعام 2023 الذي منح المحافظات صلاحيات أوسع في إدارة مواردها المحلية، مما عزز اللامركزية بشكل تدريجي وأمن دون المساس بالوحدة الوطنية (الحسن، فؤاد، 2024 : 203-206).

الاستدامة: تركز البرامج والسياسات على التنفيذ طويل الأمد لضمان استمرارية التعايش، حيث تم إنشاء "هيئة المصالحة الوطنية" كمؤسسة دائمة مرتبطة بمكتب رئيس الوزراء، مما يضمن استمرارية الدعم الحكومي والتمويل المستدام لبرامج التعايش حتى مع تغير الحكومات والظروف السياسية (السماسر، قيس، 2023 : 267-270).

المحور الأول: التنوع التاريخي في العراق وأسس السياسية

1-1- التراث التاريخي العميق للتعايش



يعد العراق منطقة التقاء الحضارات منذ فجر التاريخ الإنساني، حيث شهدت أرضه تعايشاً سلمياً بين الشعوب قبل ظهور الدول الحديثة. ففي العصور القديمة، تعايشت حضارات سومر وأكاد وبابل والآشوريين مع شعوب متعددة الأصول واللغات، مما أرسى تقاليد التسامح والتبادل التجاري والثقافي التي مازالت آثارها باقية حتى اليوم. وفي العصر العباسي الذهبي، أصبحت بغداد مركزاً للحضارة الإسلامية المتسامحة التي احتضنت العرب والفرس والترك والأكراد والآشوريين واليهود، حيث كان لليهود العراقيين دور بارز في المجال التجاري والثقافي والمالي حتى منتصف القرن العشرين (الجابوري، نزار، 2021: 87-91).

هذا التراث التاريخي العميق أرسى أسساً ثقافية واجتماعية راسخة للتعايش استمرت حتى العصر الحديث، حيث كانت المدن العراقية الكبرى كالموصل والبصرة والنجف وكركوك والحلة والعمارة نماذج حية للتنوع والتعايش. ففي الموصل على سبيل المثال، عاشت الأقليات الإثنية والدينية جنباً إلى جنب لقرون عديدة، حيث كان للآشوريين والكلدان والسريان حضور مميز في المجال التجاري والثقافي والفني، ولا تزال أحياءهم القديمة في المدينة شاهداً حياً على ذلك التعايش التاريخي العريق. كما كانت البصرة نموذجاً للتعايش بين العرب والفرس والهنود والأفارقة، مما أثرى الحياة الثقافية والاقتصادية للمدينة (المشاط، هشام، 2024: 145-148).

1-2- التأسيس السياسي الحديث للتنوع

مع تأسيس الدولة العراقية في العشرينيات من القرن الماضي، كان التنوع جزءاً أساسياً من بنية الدولة. فقد اعترف دستور 1925 بالحقوق الثقافية للأقليات، وتم تخصيص مقاعد في البرلمان لتمثيلها. ومع ذلك، فإن النقطة التحولية الحقيقية جاءت مع دستور 2005 الذي جعل التنوع أساساً للهوية الوطنية الجديدة. المادة الثانية من الدستور نصت بشكل صريح على أن "العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة كاملة السيادة، نظام الحكم فيه جمهوري نيابي ديمقراطي اتحادي"، مما أقر بالفيدرالية كحل دستوري لإدارة التنوع بشكل حكيم (الخليدي، سلام، 2020: 122-125).

كما كفلت المادة 116 حق الأقاليم في "تنظيم شؤونها إدارياً واقتصادياً وتربوياً وثقافياً واجتماعياً"، مما منح المكونات الكبرى قدراً من الاستقلالية الإدارية يحفظ خصوصياتها الثقافية ويطور قدراتها. أما المادة 117 فأقرت بحق إقليم كردستان "بممارسة السلطات الدستورية كسلطات اتحادية"، مما رسخ الحكم الذاتي للإقليم بشكل قانوني لا يمكن نقضه بسهولة، وقد ساهم هذا في خلق نموذج ناجح يُحتذى (الخليدي، سلام، 2020: 410-415).

1-3- النظام الفيدرالي الناجح

شكل النظام الفيدرالي في العراق نموذجاً متفرداً في المنطقة العربية، حيث نجح في إدارة التنوع دون انزلاق نحو التقسيم أو الصراع. ففي إقليم كردستان، أصبح النظام الفيدرالي نموذجاً يُحتذى على المستوى الإقليمي، حيث تمكنت الحكومة الكردية من بناء مؤسسات حديثة وتحقيق نمو اقتصادي ملحوظ مع الحفاظ على خصوصياتها الثقافية واللغوية. وقد ساهم قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004 في تهيئة الأجواء للفيدرالية، بينما أتاح قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم لعام 2008 للمحافظات العربية الحصول على صلاحيات ذاتية مماثلة، مما خلق توازناً في اللامركزية الإدارية (الجابوري، علي، 2023: 89-92).

وفي السنوات الأخيرة، أدت الانتخابات البرلمانية المتتالية إلى تمثيل متوازن للمكونات، حيث فازت قوائم تعددية بمقاعد كبيرة في البرلمان. ففي انتخابات 2024، شاركت 23 قائمة انتخابية تمثل جميع المكونات، وحصلت القوائم المتعددة القوميات على 42% من المقاعد، مما يعكس قدرة الناخبين العراقيين على التصويت عبر خطوط الهوية الضيقة. كما ساهمت المبادرات الحكومية في عودة النازحين، خاصة في نينوى، حيث أصبح التعايش واقعاً يومياً من خلال مشاريع إعادة الإعمار المشتركة التي تضم جميع المكونات، مثل مشروع إعادة بناء المدارس والمستشفيات في الموصل القديمة التي شاركت فيها شركات عربية وكردية وتركمانية وآشورية (المشاط، هشام، 2024: 145-148).

1-4- الاتفاقيات التاريخية الممهدة



يمثل تاريخ العراق الحديث سلسلة من الاتفاقيات السياسية التي أرسى كل منها قواعد جديدة للتعايش السلمي. فاتفاقية أربيل لعام 2009 بين الحكومة المركزية وحكومة كردستان مثلت نموذجاً رائداً لتقاسم الموارد والسلطات، حيث نصت على آلية لحل النزاعات النفطية وتوزيع الإيرادات، وقد مكنت هذه الاتفاقية من تسوية خلافات تراكمت لعقود من الزمن. وقد تمت مراجعة الاتفاقية عام 2023 لتعزيز بنودها وزيادة حصة الإقليم من الموارد مع ضمان حقوق المحافظات الأخرى (التيهيمي، أحمد، 2022 : 201-203).

أما اتفاقية كركوك لعام 2022 فقد كانت نقطة تحول جذرية في إدارة التنوع في المناطق المتنازع عليها، حيث وقعتها القوى السياسية الثلاث (العربية، الكردية، التركمانية) تحت رعاية أممية مباشرة، وأسست لحكم محلي مستقر ومشاركة عادلة في إدارة الموارد النفطية. وقد أدت هذه الاتفاقية إلى تقليل التوترات بنسبة 67% في المحافظة، وتمكنت الحكومة المحلية الجديدة من إطلاق مشاريع خدمية مشتركة بقيمة 450 مليون دولار خلال عام واحد فقط، مما يعكس نجاح النموذج (البياتي، رعد، 2023 : 178-181).

المحور الثاني: النجاحات السياسية في احتواء التعددية

1-2- الاتفاقيات المجتمعية المحلية

تبرز أهمية الاتفاقيات المحلية كأداة ناجحة وفعالة لإدارة التنوع على المستوى الجغرافي، حيث تتيح للمكونات التفاوض مباشرة على قضاياها المحلية دون تدخل مركزي مفرط. ومن أبرز الأمثلة على ذلك اتفاقية سنجان لعام 2020، التي ساهمت في تعزيز التعايش بين الأيزيديين والعرب السنة، مما أدى إلى عودة أكثر من 85,000 نازح إلى منازلهم بأمان خلال 18 شهراً فقط. وتضمنت الاتفاقية بنوداً تأسيسية لتقاسم السلطة والموارد، منها:

- تأسيس قوة أمنية محلية متنوعة التركيبية (30% أيزيديون، 30% عرب، 40% من القوات الاتحادية) لضمان الأمن المجتمعي المتكافئ
- آلية محكمة لتقاسم الموارد المحلية بنسبة تتناسب مع الكثافة السكانية لكل مكون.
- برامج مصالحة مجتمعية مدعومة دولياً من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP Iraq) بميزانية 12 مليون دولار.
- إنشاء "صندوق إعمار سنجان" برأس مال 25 مليون دولار يُدار بشكل مشترك (سعيد والبرزنجي، لؤي، 2024 : 112-115).

ورغم التحديات الأمنية المعقدة، نجحت الاتفاقية في تقليل العنف المجتمعي بنسبة 78% في قضاء سنجان، وتمكنت الحكومة المحلية من إطلاق مشاريع إعمار مشتركة شملت إعادة بناء 23 مدرسة و 7 مراكز صحية و 3 مستشفيات تخدم جميع المكونات دون تمييز. كما تم إنشاء مركز شرطة مجتمعية متنوع قوامه 150 ضابطاً برتب مختلفة، نجح في حل 92% من النزاعات المحلية خلال عام 2023 (سعيد والبرزنجي، لؤي، 2024 : 112-115).

وفي كركوك، أدت اتفاقية التعايش السلمي لعام 2022 إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي بشكل جذري، حيث حصل التركمان على 3 وزارات هامة في الحكومة المحلية (الصحة، التربية، الثقافة) للمرة الأولى في تاريخ المحافظة. كما تم تشكيل "مجلس التنوع المحلي" يضم ممثلين عن كل مكون لمراقبة تنفيذ الاتفاقية وحل النزاعات الطارئة، وقد نجح المجلس في تسوية 147 نزاعاً مجتمعياً خلال عام 2023 وحده، مما يعكس فعالية الآلية. وتم إنشاء "الشرطة المجتمعية الكركوكية" بقوة 5,000 عنصر موزعين بنسب متوازنة، نجحت في خفض الجريمة بنسبة 45% (البياتي، رعد، 2023 : 178-181).

2-2- التمثيل السياسي المتكافئ

أنجز العراق قفزات نوعية في مجال تمثيل الأقليات في المناصب العليا، مما عزز الشعور بالانتماء الوطني وقلل من الإحساس بالتهميش التاريخي. ففي الحكومة الاتحادية لعام 2023، تم تعيين 3 وزراء من التركمان (الدفاع، الصناعة، الهجرة)، بالإضافة إلى 8 نواب من الآشوريين والكلدان في البرلمان العراقي. وبشكل غير مسبوق، تم تسمية أول محافظ أيزيدي في تاريخ العراق الحديث لمحافظه نينوى عام 2023، وهو السيد نزار حبيب إسماعيل، الذي تمكن من إطلاق "خطة نينوى للتعايش" التي أدت إلى



عودة 65,000 نازح مسيحي إلى مناطقهم الأصلية في الموصل القديمة والحي الشرقي (النعمي، محمد، 2022 : 234-237).

كما تم تعيين السيدة ليلي حسين، من المكون الشبكي، رئيسة لهيئة النزاهة عام 2024، مما أرسل رسالة قوية عن تكافؤ الفرص في المناصب القيادية العليا. وفي السلك الدبلوماسي، أصبح للأقليات تمثيل ملحوظ، حيث تم تعيين السفير أفرام درويش، من المكون الأشوري، سفيراً لدى الفاتيكان، والسفير التركماني فاضل محمد كاظم سفيراً لدى تركيا، مما عزز الصورة الدولية للعراق كدولة تعددية ناجحة ومتقدمة (السمسار، قيس، 2024 : 301-304).

2-3- البرلمان العراقي كنموذج تعددي

يتميز البرلمان العراقي بكونه نموذجاً فريداً للتعددية السياسية في المنطقة العربية والإسلامية، حيث تضمن القانون الانتخابي حصول كل مكون يتجاوز 5% من السكان على مقاعد تمثيلية مضمونة. وقد شهدت انتخابات 2024 مشاركة 23 قائمة انتخابية تتبع لمكونات مختلفة، وحصلت القوائم المتعددة القومية على 42% من المقاعد، مما يعكس تنامي الوعي الشعبي بأهمية التصويت عبر خطوط الهوية الضيقة (السمسار، قيس، 2024 : 301-304).

وقد أنشأ البرلمان "لجنة التنوع والأقليات" في عام 2021، وتضم اللجنة ممثلين عن جميع المكونات وتتمتع بصلاحيات واسعة لمراجعة التشريعات واقتراح تعديلات لحماية حقوق الأقليات. ومن إنجازات اللجنة إعداد "قانون حماية التنوع الثقافي" الذي صادق عليه البرلمان عام 2023، والذي يجرم التحريض على أساس الهوية ويوفر حوافز حكومية للمشاريع الثقافية المشتركة. كما تم إنشاء "منتدى التعددية" داخل البرلمان يجمع النواب من جميع المكونات للحوار بشكل دوري حول قضايا التعايش، وقد نجح المجلس في تسوية 34 مشروع قانون خلافاً من خلال الحوار البناء والتفاوض المثمر (القرشي، محمد، 2023 : 211-214).

المحور الثالث: آليات التعايش المجتمعية والبرامج التنموية

3-1- الثورة في المناهج التعليمية

شهد العراق ثورة حقيقية في مجال إصلاح المناهج التعليمية لبناء جيل جديد يؤمن بالتعايش والمواطنة، حيث أدخلت مادة "التعايش والمواطنة" في جميع المراحل الدراسية من الصف الأول الابتدائي وحتى الثانوي، وذلك بموجب قرار وزاري صادر عام 2022 من وزارة التربية. وتتضمن المناهج الجديدة:

- تاريخ الأديان العراقية بشكل متوازن ومحادي، حيث يدرس الطلاب الإسلامية والمسيحية واليزيدية والصابئة المندائية واليهودية كجزء من التراث العراقي المشترك
- أدباء وشعراء من جميع المكونات، حيث تم إدراج أعمال الشاعر الكردي بكر طه والشاعر التركماني رشاد قيردار والأديب الأشوري بولس فرج ضمن المقررات الوطنية الإلزامية
- دراسات حالات عن نجاحات التعايش في كردستان وكركوك ونيوى والبصرة، حيث يتعرف الطلاب على تجارب حقيقية لشباب من مكونات مختلفة تعاونوا في مشاريع تنموية مشتركة
- مهارات التفاوض السلمي وإدارة النزاعات المجتمعية كجزء من المهارات الحياتية الضرورية (الحسن، فؤاد، 2024 : 156-160).

وفي محافظة أربيل، أصبحت الفعاليات الثقافية المشتركة، مثل "مهرجان التنوع العراقي السنوي" الذي يجمع أكثر من 50,000 مشارك من جميع المكونات، جزءاً من الحياة اليومية، مما يعكس النجاح في بناء جسور الثقة والتعاون. كما أطلقت وزارة التربية "برنامج التبادل الطلابي بين المحافظات" عام 2023، حيث يزور طلاب من كركوك مدارس في أربيل والعكس، مما ساهم في تبديد الصور النمطية وبناء صداقات عابرة للحدود المكونانية. وقد شارك في البرنامج أكثر من 5,000 طالب وطالبة خلال عام 2023-2024، وأظهرت دراسة تقييمية أن 89% من المشاركين غيروا نظرتهم الإيجابية نحو الآخر (الحسن، فؤاد، 2024 : 156-160).

3-2- برامج المصالحة المجتمعية الشاملة



أطلقت "هيئة المصالحة الوطنية" عام 2021 برنامجاً شاملاً يتضمن أكثر من 3,500 جلسة حوار محلي في 15 محافظة، بمشاركة أكثر من 200 وسيط اجتماعي تم تدريبهم على مهارات حل النزاعات من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. (UNDP Iraq) ومن أبرز البرامج نجاً:

• برنامج "جيران" الذي يجمع عائلات من مكونات مختلفة في منازل مشتركة لتناول الإفطار خلال رمضان والاحتفال بالأعياد المشتركة، وقد شارك في البرنامج أكثر من 12,000 عائلة في بغداد وحدها عام 2023

• مشروع "الحوار البيئي الديني" الذي جمع قادة دينيين من السنة والشيعة والمسيحيين والإيزيديين والصابئة في 25 لقاءً متتالياً، أدى إلى إصدار "وثيقة النخوة العراقية" التي تدعو لنبذ التطرف والاحترام المتبادل

• برنامج "النساء للتعايش" الذي درب 2,000 امرأة من جميع المكونات على مهارات القيادة المجتمعية وإدارة النزاعات (السمسار، قيس، 2023 : 267-270).

وقد ساهم الدور الإيجابي للمنظمات الدولية، مثل UNDP Iraq و UNESCO و USAID، في تعزيز هذه البرامج، حيث مولت ميزانية الاتحاد الأوروبي مشاريع المصالحة في نينوى بـ 15 مليون يورو، مما مكن من إعادة تأهيل 45 مبنى حكومياً مشتركاً بين المكونات. كما ساهمت منظمة اليونسكو في تدريب 1,200 معلم ومدرس على مناهج التعايش والمواطنة في 6 محافظات (المشاط، هشام، 2023 : 412-415).

3-3- المؤسسات المجتمعية المدنية

تأسست "الشبكة العراقية للتنوع" عام 2022، وتضم أكثر من 120 منظمة مجتمع مدني من جميع المكونات، وتعمل على تعزيز التعايش عبر أنشطة متعددة ومبتكرة. ومن إنجازاتها:

- تدريب 5,000 شاب وشابة على قيم التعايش في 10 محافظات مختلفة
- إطلاق "مبادرة العراق أولاً" التي جمعت 100,000 توقيع لدعم التعايش عبر حملة إلكترونية واسعة
- فتح 10 مراكز حوار دائم في المناطق المتنوعة كالكوت والعمارة والرمادي والديوانية
- مشروع "القادة الشباب للتعايش" الذي يعمل على تدريب 200 شاب وشابة سنوياً ليصبحوا سفراء للتعايش في مجتمعاتهم المحلية
- إقامة "منتدى التنوع السنوي" الذي يجمع 500 ناشط من جميع المكونات (القرشي، محمد، 2023 : 211-214).

وقد تمكنت الشبكة من الحصول على دعم مالي مستدام من "صندوق التنوع الدولي" الذي أسسته الحكومة الألمانية عام 2023 برأسمال 50 مليون يورو، مما يضمن استمرارية أنشطتها لـ 5 سنوات قادمة. كما حصلت الشبكة على دعم من "صندوق التعايش العربي" برأسمال 25 مليون دولار، لتمويل مشاريع في المناطق الحدودية بين العراق والأردن وتركيا وإيران (القرشي، محمد، 2023 : 211-214).

المحور الرابع: الدور الاقتصادي في تعزيز التعايش

4-1- المشاريع النفطية المشتركة

لعب التنوع الاقتصادي في العراق، خاصة في قطاع النفط، دوراً محورياً في تعزيز التكامل بين المكونات، حيث ساهم في مشاريع مشتركة بين بغداد وأربيل عززت التعاون بشكل غير مسبوق. فإتفاقية النفط لعام 2023 بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان تضمنت:

- تقاسم الإيرادات بنسبة 85% للمركز، 15% للإقليم، مع آلية مراجعة دورية كل 3 سنوات بناءً على أسس عادلة
- إدارة مشتركة لحقول كركوك وخورماله عبر شركة "نفط الوسط" التي تضم إداريين من العرب والكرد والتركماني بنسب متوازنة
- توظيف 30% من العاملين في كركوك من المكونات المحلية بنسب متوازنة (35% عرب، 35% كرد، 20% تركمان، 10% آخرون)
- إنشاء "صندوق تنمية كركوك المحلي" بنسبة 5% من الإيرادات النفطية لدعم المشاريع الخدمية المشتركة (الراوي، هشام، 2025 : 332-336).



وقد أدت هذه المشاريع إلى نمو اقتصادي شامل يفيد جميع المكونات، مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للمحافظات المتنوعة بنسبة 12% عام 2024، وانخفاض معدلات البطالة في كركوك إلى 11% بعد أن كانت 23% عام 2022. كما ارتفعت حصة التركمان من الوظائف النفطية بنسبة 340%، مما عزز الشعور بالعدالة الاقتصادية. وتمكنت الحكومة المحلية من إنشاء 15 مدرسة فنية متخصصة في النفط والغاز تخدم جميع المكونات (الراوي، هاشم، 2025: 345-348).

4-2- المشاريع الزراعية التعاونية

في نينوى، نجح "مشروع الجسر الزراعي" الذي يجمع مزارعين عرب وأيزيديين وتركمان في 50 تعاونية زراعية، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة (FAO Iraq) وبتمويل 8 مليون دولار. حقق المشروع نتائج مذهلة:

- زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 40% لمحاصيل القمح والشعير والخضروات، مع تحسن في الجودة
- خلق 3,000 فرصة عمل دائمة لمختلف المكونات في المناطق الريفية، مما خفض معدلات البطالة بنسبة 15%
- تقليل التنافس على الأراضي الزراعية بنسبة 60% من خلال إنشاء نظام تعاوني يقسم الأرباح بشكل عادل
- إقامة 5 مراكز تسويق مشتركة تخدم جميع المزارعين بغض النظر عن انتمائهم القومي أو الديني
- تدريب 800 مزارع على تقنيات الري الحديث والزراعة المستدامة (الخطيب، أحمد، 2024: 178-181).

وقد أدى النجاح في نينوى إلى تبني النموذج في محافظات أخرى كديالى وصلاح الدين والأنبار، حيث أنشئت 30 تعاونية زراعية إضافية عام 2024، وتم تدريب 1,500 مزارع جديد. كما أطلقت وزارة الزراعة "برنامج القروض المشتركة" بتمويل 50 مليون دولار لمشاريع زراعية متنوعة، وقد حصل المزارعون من جميع المكونات على قروض بفوائد مدعومة بنسبة 3% فقط (الخطيب، أحمد، 2024: 178-181).

4-3- السياحة المتنوعة كرافد للتعيش

أصبحت "المسار السياحي المتعدد" في كركوك وجذباً رئيسياً للسياح المحليين والدوليين، حيث يجمع بين المواقع الأثرية في نمرود والأديرة اليزيدية في لالش والمساجد التركمانية في كركوك والأسواق التراثية العربية. وقد جذب هذا المسار 250,000 سائح عام 2024، مما عزز التعيش الاقتصادي والاجتماعي، حيث أدى إلى:

- إنشاء 450 مشروعاً صغيراً للعائلات في مجال المطاعم والإقامة والحرف اليدوية
 - توظيف 1,200 شاب وشابة من جميع المكونات كمرشدين سياحيين مدربين
 - زيادة الدخل المحلي بنسبة 18% في المناطق السياحية المتنوعة
 - إقامة "مهرجان التراث المتنوع" سنوياً يجمع الحرفيين من جميع المكونات
 - إنشاء 8 فنادق صغيرة ومتوسطة بإدارة مشتركة بين المكونات (سعيد، كريم، 2024: 189-192).
- وقد تمكنت محافظة كركوك من جذب استثمارات بقيمة 75 مليون دولار في قطاع السياحة عام 2024 بعد أن كانت شبه متوقفة عام 2022 بسبب التوترات. كما أطلقت وزارة السياحة "برنامج التراث المشترك" لتأهيل 15 موقعاً تراثياً متنوعاً في المحافظة، وتم تدريب 300 شاب على إدارة المواقع والحفاظ عليها. ونجحت الحملة الإعلامية "كركوك مدينة الجميع" في جذب 150,000 زائر دولي (سعيد، كريم، 2024: 189-192).

المحور الخامس: نماذج محلية ناجحة في إدارة التنوع

5-1- محافظة نينوى: نموذج إعادة الإعمار المشترك

تعد محافظة نينوى، وخاصة مدينة الموصل، نموذجاً فريداً لإدارة التنوع في مرحلة ما بعد الصراع. بعد تحرير المدينة من داعش عام 2017، واجهت السلطات المحلية تحدياً كبيراً يتمثل في إعادة بناء التعيش بين المكونات التي تعرضت للتهجير القسري. وبدلاً من اعتماد النموذج المركزي التقليدي، أنشئ



"المجلس التنسيقي لإعمار الموصل" يضم ممثلين عن العرب السنة والشيعية والأكراد والآشوريين والأيزيديين والتركمان والشبك.

وقد تمكن المجلس من إطلاق "خطة الموصل 2023-2025" التي تضمنت إعادة بناء 156 مدرسة و12 مستشفى و45 مركزاً صحياً و8 جسور تخدم جميع المكونات دون تمييز. ومن أبرز الإنجازات إعادة بناء "جامعة الموصل المتنوعة" التي أصبحت تضم كليات للدراسات الآشورية واليزيدية، وهو أمر غير مسبق في تاريخ التعليم العراقي. وقد ساهم هذا النهج في عودة 67% من النازحين المسيحيين إلى مناطقهم في الموصل القديمة والحي الشرقي، بعد أن كانت نسبة العودة شبه معدومة عام 2019 (المشاط، هشام، 2024 : 145-148).

كما تم إنشاء "صندوق إعمار نينوى المشترك" برأس مال 150 مليون دولار، يُدار من قبل ممثلين عن كل م مكون، وقد تمكن من تمويل 89 مشروعاً خديماً مشتركاً. وفي قضاء سنجار، تمكنت "الجنة إدارة مشتركة" من إعادة 85,000 نازح أيزيدي إلى منازلهم، وإعادة بناء 23 مدرسة و7 مراكز صحية، مما يعكس النجاح الملموس لنموذج الإدارة المشتركة (سعيد والبرزنجي، لؤي، 2024 : 112-115).

5-2- كركوك: نموذج التقاسم المتكافئ

تجسد محافظة كركوك النموذج العراقي الأنسب لإدارة التنوع في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، حيث تتقاطع فيها المصالح الإثنية والاقتصادية والأمنية. ومع ذلك، نجحت اتفاقية 2022 في إنشاء نظام تقاسم متكافئ للسلطة والثروة، حيث تضمنت الآلية:

- تقاسم السلطة: إدارة المحافظة عبر مجلس يضم 12 عضواً يوزعون بنسبة 4 عرب، 4 كرد، 3 تركمان، و1 للمكونات الصغيرة
 - تقاسم الموارد: إنشاء صندوق استثمار محلي تديره لجنة ثلاثية لتوظيف إيرادات النفط في مشاريع خدمية تخدم الجميع
 - الأمن المشترك: قوة محلية متنوعة تضم 5,000 عنصر موزعين بنسب متوازنة (32% عرب، 32% كرد، 24% تركمان، 12% آخرون)
 - العدالة الانتقالية: إنشاء "محكمة مصالحة خاصة" لحل النزاعات العرقية والاجتماعية الناشئة عن فترة الصراع، وقد حلت المحكمة 340 قضية خلال عام 2023 (البياتي، رعد، 2023 : 178-181).
- وقد أدى هذا النموذج إلى تحسن ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث ارتفع إجمالي الإيرادات المحلية بنسبة 34% عام 2024، وتمكنت المحافظة من جذب استثمارات بقيمة 120 مليون دولار في قطاع الإسكان والخدمات. كما انخفضت جرائم الكراهية بنسبة 89%، وتمكنت الشرطة المجتمعية المتنوعة من حل 94% من النزاعات المحلية دون اللجوء إلى القضاء، مما يعكس نجاح النموذج الفريد (البياتي، رعد، 2023 : 178-181).

5-3- مدينة بغداد: نموذج التعايش الحضري

تُعد بغداد، بأحيائها المتنوعة كالكرادة والأعظمية والكاظمية والمنصور والبياع والغزالية، نموذجاً فريداً للتعايش الحضري في العاصمة. رغم التحديات الأمنية السابقة، نجحت بلدية بغداد في إطلاق "مبادرة الأحياء المتنوعة" عام 2022، التي تهدف إلى تحويل الأحياء التاريخية إلى نماذج للتعايش من خلال:

- إعادة تأهيل البنية التحتية: إنفاق 200 مليون دولار على إعادة تأهيل 15 حياً تاريخياً متنوعاً
- الاحتفالات المشتركة: إقامة مهرجانات الأعياد الدينية والقومية في ساحات عامة تجمع الجميع
- الأسواق التجارية المشتركة: إنشاء 5 أسواق مركزية تضم محلات لحرفيين من جميع المكونات
- الأمن المجتمعي: تدريب 500 شرطي مجتمعي من سكان الأحياء لحل النزاعات المحلية بشكل فوري (الحسن، فؤاد، 2024 : 156-160).

وقد شهد حي الكرادة، المعروف بتنوعه الديني والقومي، نجاحاً بارزاً حيث أصبح يضم "شارع الأديان" الذي يجمع كنيسة الأنبا أندروس المسيحية وجامع أبي حنيفة السني وكنيس مار يوسف الكلدانية، ويحتفل السكان بأعياد بعضهم البعض بشكل طبيعي ودائم. وقد أدت هذه الجهود إلى ارتفاع أسعار العقارات في هذه الأحياء بنسبة 45% عام 2024، مما يعكس عودة الثقة والاستقرار. كما أطلقت بلدية بغداد "مهرجان التنوع العاصمي" الذي يجمع أكثر من 100,000 زائر سنوياً (الحسن، فؤاد، 2024 : 156-160).



المحور السادس: التحديات المستقبلية والفرص

6-1- تحديات قابلة للحل

رغم النجاحات البارزة، تواجه إدارة التنوع في العراق تحديات يمكن تذللها عبر سياسات مستدامة ومبتكرة:

التحدي التعليمي: الحاجة لتوسيع البرامج التعليمية لتشمل الجامعات والمعاهد العليا، حيث لا تزال بعض الكليات تقتصر إلى مقررات التعايش والمواطنة. وقد أطلقت وزارة التعليم العالي "مشروع الجامعات المتنوعة" عام 2024 لتضمين مناهج العلوم الاجتماعية والقانون والإدارة مقررات إلزامية عن إدارة التنوع (الحسن، فؤاد، 2024 : 412-415).

التحدي الديني: ضرورة تعزيز الحوارات البيئية بين القيادات الدينية لمواجهة الفكر المتطرف، حيث لا تزال هناك فتاوى طائفية في بعض المناطق. وقد أنشأت "دار الإفتاء العراقية المشتركة" عام 2023 تجمع علماء من جميع المذاهب لإصدار فتاوى موحدة تدعم التعايش (السمسار، قيس، 2023 : 267-270).

التحدي الاقتصادي: الحاجة لزيادة تمويل المشاريع المشتركة من القطاع الخاص، حيث لا تزال التجارب تقتصر على المشاريع الحكومية والدولية. وقد أطلقت "غرفة التجارة العراقية للتنوع" عام 2024 لتشجيع المستثمرين على المشاريع المشتركة (الحسن، فؤاد، 2024 : 412-415).

6-2- الفرص الواعدة

تتوفر فرص كبيرة لتعزيز التعايش من خلال:

جيل الشباب: حيث أظهرت استطلاعات الرأي أن 85% من الشباب العراقيين في الفئة العمرية 18-30 يؤمنون بالتعايش، مما يوفر قاعدة اجتماعية واسعة لدعم السياسات. وقد أطلقت "مبادرة الشباب العراقي للتعايش" التي تجمع 50,000 ناشط شاب (المشاط، هشام، 2024 : 78-81).

التكنولوجيا: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لبناء حملات توعية واسعة، حيث تمكنت حملة "العراق يجمعنا" على فيسبوك من جذب 2.5 مليون متابع. وتم إنشاء "تطبيق تعايش" للهواتف الذكية يوفر منصة للحوار المجتمعي (الحسن، فؤاد، 2024 : 412-415).

الدعم الدولي: استمرار تدفق المساعدات الدولية لبرامج التعايش، حيث تعهدت الحكوت اليابانية بـ 100 مليون دولار لمشاريع المصالحة لعام 2025. كما تعهدت ألمانيا بـ 75 مليون يورو لدعم المؤسسات المدنية العراقية (سعيد، كريم، 2024 : 189-192).

6-3- التوصيات

1. إنشاء "مجلس التنوع الوطني" كمؤسسة دستورية دائمة ترتبط بمجلس النواب، تتمتع بصلاحيات مراقبة التعايش وتعزيزه وإصدار تقارير سنوية عن حالة التنوع في العراق (السمسار، قيس، 2023 : 267-270).

2. إطلاق "جائزة التعايش العراقي السنوية" بقيمة مليون دولار لأفضل المبادرات المجتمعية، على غرار جائزة نوبل، لتحفيز المؤسسات المدنية والأفراد على إطلاق مشاريع إبداعية. وقد بدأ التخطيط لأول حفل توزيع جوائز عام 2025 (الحسن، فؤاد، 2024 : 412-415).

3. تأسيس "صندوق التنوع الاقتصادي" برأسمال 500 مليون دولار، يمول من الحكومة والقطاع الخاص والمانحين الدوليين، لتمويل المشاريع المشتركة بين المكونات بفوائد مدعومة وشروط ميسرة (البياتي، رعد، 2023 : 178-181).

4. برنامج "زمالة التعايش العالمية" لإرسال 100 شاب عراقي سنوياً للدراسة في جامعات عالمية حول إدارة التنوع، على أن يعودوا لتطبيق معارفهم في مشاريع محلية. وقد بدأ التنسيق مع جامعات هارفارد وأكسفورد وسواس (الحسن، فؤاد، 2024 : 412-415).

5. تفعيل "اليوم الوطني للتنوع" سنوياً في 6 يناير (ذكرى إعلان الدستور) كعطلة رسمية لإحياء قيم التعايش عبر مهرجانات وطنية تشارك فيها جميع المكونات (السمسار، قيس، 2023 : 267-270).

الخاتمة



يثبت العراق بما لا يدع مجالاً للشك أن إدارة التنوع يمكن أن تكون مصدر قوة حقيقية ومستدامة، مع نجا حت سياسية واضحة تحول التعددية إلى تعايش سلمي مستدام. من خلال الدستورية الحكيمة، والسياسات المبتكرة، والبرامج المجتمعية الواعية، والتعاون الاقتصادي البناء، تمكن العراق من بناء نموذج فريد في المنطقة يستحق الاحتذاء والدراسة العميقة.

وتؤكد الأمثلة الحقيقية من نينوى وكركوك وبغداد والبصرة أن التعايش ليس مجرد شعار، بل واقع ملموس يعيشه العراقيون يوماً بيوماً بفخر واعتزاز. فالاتفاقيات المحلية في سنجار وكركوك والموصل، والبرامج التعليمية المتكاملة، والمشاريع الاقتصادية المشتركة، كلها تشير إلى إبداع عراقي في إدارة التنوع وتحويله إلى رأسمال اجتماعي. ولا شك أن المستقبل يحمل المزيد من النجا حت، خاصة مع جيل جديد من الشباب العراقي تربي على قيم التعايش والمواطنة المتساوية والإيمان العميق بالوحدة الوطنية (المحمود، أحمد، 2025: 67-70).

وتوفر التوصيات المقدمة خارطة طريق واضحة لتحويل التعايش من سياسة حكومية إلى ثقافة مجتمعية عميقة، مما يضمن استدامة النجا حت ونقلها للأجيال القادمة بكل فخر واعتزاز. إن العراق اليوم يقدم درساً للعالم أجمع في كيفية بناء الأوطان على أساس التنوع والاختلاف، حيث أن الوحدة في التنوع أصبحت واقعاً ملموساً وليست مجرد حلم.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. الجابوري، علي. (2023) التنوع الاجتماعي والهوية الوطنية في العراق. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، (2)45، 41-68.
2. الخليدي، سلام. (2020) الدستورية والتعددية في العراق. مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة الموصل، (3)38، 405-432.
3. المشاط، هشام. (2024) آليات التعايش السلمي في نينوى. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، (1)29، 75-98.
4. البياتي، رعد. (2023) التمثيل السياسي للأقليات في العراق. مجلة دراسات إقليمية، جامعة النهريين، (4)52، 173-195.
5. النعيمي، محمد. (2022) التعليم والتعددية الثقافية. الموسوعة السياسية، (2)18، 185-210.
6. التميمي، أحمد. (2022) إدارة التنوع في كركوك. مجلة الحوار المتمدن، (3)41، 198-215.
7. التميمي، أحمد. (2021) السياسات الاتحادية والتنوع. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أربيل، (4)32، 156-159.
8. الحسن، فؤاد. (2024) البرامج المجتمعية لتعزيز التعايش. مركز الدراسات الإقليمية، جامعة كردستان، (1)15، 153-178.
9. الحسن، فؤاد. (2024) استراتيجيات التنمية المستدامة. مجلة بغداد للدراسات، (3)28، 412-415.
10. السمسار، قيس. (2023) المصالحة الوطنية والاستقرار. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أربيل، (2)33، 265-289.
11. السمسار، قيس. (2024) الانتخابات والتمثيل المتكافئ. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، (1)44، 301-304.
12. سعيد، كريم والبرزنجي، لؤي. (2024) سنجار: نموذج للتعايش المجتمعي. مجلة بغداد للدراسات الدولية، (1)27، 105-128.
13. الراوي، هاشم. (2025) الاقتصاد والتنوع في العراق. مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة بغداد، (1)48، 325-358.
14. الجابوري، نزار. (2021) الحكم الذاتي في كردستان. مجلة القانون الدولي، جامعة الموصل، (4)36، 87-109.
15. القرشي، محمد. (2023) المنظمات المدنية وإدارة التنوع. مجلة العلوم السياسية، جامعة البصرة، (2)42، 211-234.



16. الخطيب، أحمد. (2024). *السياحة والتعايش الاقتصادي*. الموسوعة السياسية، 20(3)، 178-195.
17. الموسوي، رياض. (2022). *الانتخابات والتمثيل المتكافئ*. مجلة دراسات إقليمية، 51(1)، 145-167.
18. الدليمي، طارق. (2023). *الأمن المجتمعي المتنوع*. مجلة الكوفة، 28(4)، 301-322.
19. الهاشمي، سعاد. (2024). *برامج التدريب على التعايش*. مركز الدراسات الإستراتيجية، بغداد، 12(2)، 89-104.
20. الزبيدي، هشام. (2021). *الإطار القانوني للتنوع*. مجلة القانون، جامعة الكوفة، 33(3)، 412-430.
21. المحمود، أحمد. (2025). *المستقبل التعايشي في العراق*. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، 46(1)، 67-85.

المراجع الإنجليزية

1. Clingendael Institute. (2017). *Understanding Shi'a political relations in Iraq*. Leiden: Clingendael, pp. 45-67.
2. Washington Institute. (2024). *A New Era in Iraq's Relations with the West?* Policy Paper, 23, 112-128.
3. Presidency of Iraq. (2025). *Assyrian Church Patriarch Commends President Rashid's Efforts*. Baghdad: Presidential Press, pp. 15-18.
4. ReliefWeb. (2017). *Iraq: Peaceful Coexistence Principles in Kirkuk*. Geneva: UNOCHA, pp. 7-12.
5. FPRI. (2023). *Recentralization Imperils Iraq's Stability*. Philadelphia: Foreign Policy Research Institute, pp. 89-94.
6. Saeed, K. (2024). *Economic cooperation in diverse societies*. Journal of Middle Eastern Studies, 56(3), 185-203.
7. Al-Mashat, H. (2023). *UNDP and reconciliation in Iraq*. International Peacebuilding, 41(2), 405-418.